Maharat

madanyat FOR EQUALITY للمساواة

UN WOMEN

#Marsad VAWP

يسلط الضوء على العنف ضد المرأة في المجال السياسي في لبنان

التقرير الأخير | أيلول . ٢٠٢٣

تقرير حول مراقبة الإعلام والنوع الاجتماعي لانتخابات البلدية العام 2023 من خلال المشروع المشترك "مرصد VAWP" بين مؤسسة مهارات ومدنيات.

المساهمون:

مدنيات: ندى عنيد، المؤسسة
سيريل بدوي ، منسق المشاريع ، مستشار قانوني
نادين الحاج حسين، منسقة المشروع

مهارات: رلى مخايل ، المديرة التنفيذية
ليال بهنام ، مديرة البرامج
ميا كروشو ، مساعدة البحث
جنى شقير، مساعدة البحث

مراجعة جندرية: عبير شبارو، خبيرة في النوع الاجتماعي

بدعم من:

AMBASSADE DE FRANCE AU LIBAN
Liberté Égalité Fraternité

Embassy Of Finland Beirut

British Embassy Beirut

©٢٠٢٣
هذا التقرير هو جزء من مشروع "المشاركة السياسية للمرأة - مرصد العنف ضد المرأة" ، الممول من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتم تنفيذه من قبل مهارات ومدنيات. النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا المنشور تخص المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة. لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها. الروابط الواردة في هذا المنشور مقدمة لراحة القارئ وهي صحيحة وقت الإصدار. لا تتحمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مسؤولية عن الدقة لتلك المعلومات أو عن محتوى أو عن أي موقع خارجي. تم التحقق من المراجع ، حيثما أمكن ذلك. لا يعني ذكر الأسماء والمنتجات التجارية مصادقة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

محتوى التقرير

المقدمة.....٢
النتائج الرئيسية (استنادًا على نتائج الاستطلاعات الأربعة).....٢
الإطار العام للمشروع.....٣
نظرة عامة عن العنف ضد المرأة في المجال السياسي.....٣
نظرة عامة حول العوائق السياسية والاجتماعية للمساواة الجندرية خلال فترة إعداد التقرير٤
منهجية التقرير.....٥
تحليل النتائج.....٨
النشاط 1.....٨
النشاط 2.....٩
النشاط 3.....١٠
النشاط 4.....١٢
غياب العنف عن المنشورات.....١٧
الاستنتاجات والتوصيات.....١٨

المقدمة

يشهد العالم حاليًا أكثر من أي وقت مضى أكبر عدد من النساء في مناصب صنع القرار السياسي، (26.5% من التمثيل في مجلسي النواب والشيوخ، مجتمعين) لكن المساواة بين الجنسين لا تزال بعيدة المنال، وفقًا لخريطة المرأة في السياسة لعام 2023 الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للمرأة.[١]

وبينما يتم إحراز تقدم على الصعيد العالمي، احتل لبنان المرتبة 132 من أصل 146 دولة وفق المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2023، مسجلًا تراجعًا بارزًا بـ 13 مركزًا عن عام 2022.[٢] وعلى نحو مماثل، يحتل لبنان المرتبة 144 من بين 146 دولة من حيث التمكين السياسي وفقًا لنفس المؤشر. لهذا، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا إلى حدٍ كبير على المستوى السياسي في لبنان بنسبة 6.25٪ فقط من أعضاء المجلس النيابي بعد انتخابات 2022،[٣] و5.4٪ على مستوى البلديات و1.9٪ فقط من النساء المخاتير بعد انتخابات البلدية عام 2016[٤] على الرغم من تزايد ظهور النساء في الساحتين السياسية والإعلامية.

يعد العنف ضد المرأة في المجال السياسي بجميع أشكاله، أحد العوائق الرئيسية التي تواجه المرأة في السياسة، وتجلى هذا العنف خلال الانتخابات النيابية لعام 2022، حيث ظهرت وتكثفت على وسائل التواصل الاجتماعي حملات عنف منسقة ضد النساء المرشحات والصحافيات وكل من يدافع عنهن، مما أدى في نهاية المطاف إلى الحد من دورهنّ ومشاركتهنّ السياسية.[٥]

وعلاوةً على ذلك، وثّقت مؤسسة مهارات، في العديد من الدراسات منذ العام 2010، نمطاً ثابتاً يتعلق بتمثيل المرأة اللبنانية في وسائل الإعلام، يركّز على تهميش دورها والحدّ من مشاركتها إلى جانب الرجل في تشكيل الخطاب العام.[٦]

وكجزء من عملها على رصد الوسائل الإعلامية والتغطية الجندرية للانتخابات البلدية لعام 2023، سعت مؤسسة مهارات ومدنيات بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تحديد ورصد وتحليل الأشكال المختلفة للعنف والعوائق التي قد تواجهها النساء المرشحات لمناصب سياسية

النتائج الرئيسية (استنادًا على نتائج الاستطلاعات الأربعة)

57.1%
من النساء الناشطات في المجال السياسي في مناطق الشوف وصيدا وكسروان لم يسمعن عن أي طرق رسمية لتقديم الشكاوى في المجالس البلدية.

48%
من النساء الناشطات في المجال السياسي في مناطق طرابلس والبقاع والمتن تعرضن للتحرش على وسائل التواصل الاجتماعي.

56.8%
من الصحافيين/ات لاحظوا وجود اختلاف في التعامل الإعلامي بين النساء والرجال.

53%
من عضوات المجالس البلديات أفدنّ أنهن تعرضن للعنف داخل بلدياتهن.

6%
فقط من أعضاء مجالس البلديات من النساء كان لهن حضور على وسائل التواصل الاجتماعي، مما ساهم في تقليل مواجهتهنّ للعنف الإلكتروني عبر الإنترنت.

ملاحظة: المجموعات الأربع من الأنشطة شملت 1)استطلاع رأي أجري مع النساء الناشطات في المجال السياسي في مختلف المناطق اللبنانية، 2)استطلاع رأي مع العضوات البلديات الحاليات، 3) استطلاع رأي مع صحفيين وصحافيات 4) الرصد الإعلامي الذي تم إجراؤه خلال شهري أيّار وحزيران 2023.

١- UN Women. (2023). Women in Politics Map 2023. Retrieved from https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2023/03/women-in-politics-map-2023
٢- World Economic Forum. (2023). Global Gender Gap Report 2023. Retrieved from https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2023/
٣- UNDP, Madanyat, & Maharat Foundation. (2022). Breaking the Silence: Violence Against Women in Politics. Retrieved from https://www.undp.org/lebanon/publications/breaking-silence-violence-against-women-politics
٤- UNDP (2016). Women in Municipal Elections 2016. Retrieved from https://www.undp.org/lebanon/publications/women-municipal-elections-2016
٥- UN WOMEN, Madanyat, & Maharat Foundation (2022). Media and Gender monitoring of the 2022 elections: Violence against women in politics. Retrieved from https://maharatfoundation.org/media/2223/marsad-un-women-edited-versiondocx.pdf
٦- Maharat Foundation. 2020. Who Makes the News? - Lebanon National Report.

الإطار العام للمشروع

يندرج هذا التقرير في إطار الرصد الإعلامي والنوع الاجتماعي للانتخابات البلدية 2023 (المؤجلة من 2022، والتي أرجأت من جديد إلى عام 2024)، والذي يهدف إلى تحديد ورصد وتحليل مختلف أشكال العنف والمعوقات التي قد تواجهها النساء اللاتي يترشحون للمناصب السياسية في الانتخابات البلدية قبل وأثناء وبعد الانتخابات. كما أن الهدف من هذا التقرير هو التأثير على النقاش العام حول المشاركة السياسية للمرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضدها.

يحد العنف ضد المرأة في السياسية من فرصتها في المشاركة في المعترك السياسي ويقيد ممارسة لحقوقها بما في ذلك حقها كناخبة أو مرشحة أو مؤيدة لحزبٍ معيّن أو شاغلة مناصب أو وظائف أو أنشطة عامة. وقد يتخذ هذا العنف أشكالًا متعددة، مثل استخدام لغة متحيزة ورسم صورة نمطية عن المرأة قائم على التمييز والعنف والابتزاز. وتلعب مختلف وسائل الإعلام دورًا بارزًا في نقل وتعزيز هذه الممارسات، لا سيما في العصر الرقمي، حيث تركز المعلومات المتداولة على جسد المرأة، والحياة الجنسية، والأدوار الاجتماعية التقليدية، والقوالب النمطية بدلًا من كفاءتها وقدرتها ومساهمتها الفعّالة في الحياة العامة.

وتخلق الحملات الانتخابية بيئة مواتية لظهور هذا النوع من العنف ضد المرأة، خاصة في المجتمعات الأبوية حيث لا تزال المرأة تعاني من التهميش في التمثيل السياسي والوصول إلى وسائل الإعلام، فضلًا عن عدم الاعتراف بأدوارها القيادية ومساهمتها في الشأن العام.

نظرة عامة عن العنف ضد المرأة في السياسة

يتمحور العنف المبني على النوع الاجتماعي حول استهداف الاختلافات بين النساء والرجال، من خلال التوقعات المجتمعية والأدوار والصور النمطية التي يفرضها المجتمع على النساء والرجال على حد سواء. كما يستخدم النظام الاجتماعي الأبوي الحالي العنف كرد فعل على أي تعبير جنساني مخالف ينحرف عن الأعراف السائدة والأدوار المحددة مسبقًا، والذي يراه تهديدًا لوجوده وممارسة هيمنته وسلطته الفعلية والفكرية.

وفي هذا الإطار تتعرض النساء اللواتي تسعين للتأثير والقيادة في المجتمع خارج إطار الأدوار المحددة في النظام الاجتماعي السائد أو اللواتي يتبنين أفكارًا وآراء أو أساليب حياة تتعارض مع القيم والمعتقدات والتصورات السائدة في المجتمع إلى أشكال متعددة من العنف، بسبب خروجهن عن الإطار المحدد لهن والمفروض عليهن.

ولا تزال النساء الناشطات في الساحة السياسية يواجهن أشكالاً مختلفة من العنف، أن كان وجهًا لوجه أو إلكترونيًا. كما إن العنف ضد المرأة عبر الإنترنت هو مجرد امتداد للعنف الواقعي ضد المرأة والأيديولوجيات القائمة على المعايير الجندرية والأبوية.

فالعنف ضد المرأة في السياسة لا يشكل انتهاكًا لحقوق خاصة بالمرأة فحسب، بل يشكل أيضاً تهديداً لحقوق الإنسان بشكل عام وللديمقراطية القائمة على المشاركة والقدرة على التعبير بحرية عن الرأي ورفع الصوت من دون قمع أو مضايقة على أساس النوع الاجتماعي أو التحيز أو التمييز. كما يؤدي العنف إلى ردع المرأة وتهميشها وإقصائها عن السعي إلى التغيير المجتمعي من خلال العمل السياسي أو العام، وكذلك من تولي المناصب القيادية سواء من خلال الترشيح أو التعيين.[٧]

٧- UN Women, Madanyat, & Maharat Foundation. 2022. Media and Gender monitoring of the 2022 elections: Violence against women in politics.

نظرة عامة على العوائق السياسية والاجتماعية التي تحول دون المساواة بين الجنسين في لبنان في عام ٢٠٢٣

شهد لبنان في النصف الثاني من العام 2023 العديد من القضايا القانونية والحوادث الاجتماعية التي تشكل عائقاً كبيراً أمام المشاركة السياسية والاجتماعية الفاعلة للمرأة بشكل متساوٍ مع الرجل. وبتاريخ 18 نيسان 2023، أقرّ مجلس النواب اللبناني قانونًا برمي إلى تمديد ولاية المجالس البلدية لمدة سنة حتى 8 أيار 2024.[٨]

وهذا القانون، الذي تم إعداده بتوافق بين الأحزاب السياسية الرئيسية المهيمنة على المشهد السياسي في لبنان، وهي نفس الأحزاب التي رفضت اعتماد قانون الكوتا النسائية في الانتخابات النيابية، حرم شريحة واسعة من المجتمع اللبناني، بما في ذلك النساء والشباب، من فرصة المشاركة في الانتخابات، كما والمشاركة الفعّالة في الشؤون المحلية.

وبينما اعتمد عدد كبير من المعارضين على قرار المجلس الدستوري لإبطال القانون الرامي إلى التمديد للبلديات، إلا أن قرار المجلس في 30 أيّار 2023[٩] قوبل بخيبة أمل حيث تم رفض الطعون المقدّمة.

علاوة على ذلك، وقعت حوادث ملحوظة مثل التحرش بامرأة ترتدي ثوب السباحة على شاطئ صيدا في 21 أيار 2023، تؤكد التأثير المستمر للعقلية الأبوية، التي تتخذ أشكالاً مختلفة باسم الدين والعادات والتقاليد الاجتماعية، مما يشكل حاجز إضافي أمام المساواة بين الجنسين.

٨- L'Orient Today. (2023, April 18). Parliament extends municipalities' mandates for max one year. Retrieved from https://today.lorientlejour.com/article/1335000/parliament-extends-municipalities-mandates-for-max-one-year.html

٩- Jamal, Urooba. 2023. "Lebanese feminists protest after woman harassed over swimsuit," Al Jazeera. Accessed 25 September 2023. Available at https://www.aljazeera.com/news/2023/5/22/lebanon-swimwear-protest

منهجية التقرير

تعتمد المنهجية المتبعة في العمل على هذا التقرير على تقنية جمع وتحليل مجموعة من البيانات والنتائج من خلال سلسلة أنشطة رئيسية تقوم بها مؤسسة مدنيات ومهارات ضمن إطار المشروع، بما يخدم أهداف هذا التقرير على النحو التالي:

النشاط الأول: تم إجراء استطلاع رأي وجلسات استماع مع النساء الناشطات في المجال السياسي في مختلف المناطق بهدف رصد واستكشاف تصورات القيادات السياسية النسائية وصانعات التغيير استجابة لمشاركة المرأة والعنف ضد المرأة في السياسة في الانتخابات البلدية 2023.

تم تحديد عينة جغرافية متنوعة **من 73 ناشطة في في المجال السياسي لستة جلسات استماع جماعية، استغرقت كل منها ساعتين، في المناطق والمحافظات التالية: كسروان، صيدا، طرابلس، البقاع، المتن والشوف.**

كما قامت المشاركات بملء استبيان يهدف إلى فهم وجهات نظر القيادات السياسية وصانعات التغيير فيما يتعلق بموضوع مشاركة المرأة والعنف ضدها في المجال السياسي. وتم إصدار توصيات محددة تم استخلاصها من كل مناقشة مجموعة استماع.

ويسعى التقرير الحالي إلى تحديد القواسم المشتركة بين مناقشات مجموعات الاستماع في المناطق وتلخيصها.

رسم بياني ١. يوضع موقع إجراء استطلاع رأي وجلسات استماع للنشاط ١.

النشاط الثاني: أجريت مناقشة جماعية واستطلاع للرأي مع الأعضاء الحاليين في المجالس البلدية لتقييم العنف ضد المرأة في مناصب صنع القرار في البلديات.

تم تطوير استبيان لجمع معلومات من عينة مكونة من **36 عضوة حالية في المجالس البلدية (ورئيسة مجلس بلدي)** لتقييم بيئة العمل في هذه المجالس من حيث حضور ومشاركة المرأة ومدى تعرضها لأي شكل من أشكال العنف أو المضايقات التي قد تثنيهم عن الانخراط في الأنشطة السياسية المحلية. وهدفت الدراسة إلى جمع معلومات محددة من العينة المستهدفة فيما يتعلق بالتمييز بين الجنسين خلال العملية الانتخابية، وممارستهم لواجباتهم، وأنواع العنف ضدهنّ، والفرص المتاحة للإبلاغ عنه وإجراءات التخفيف منه.

رسم بياني ٢. إعداد التقارير المراعية للنوع الاجتماعي ومكافحة العنف ضد المرأة من خلال العمل الإعلامي.

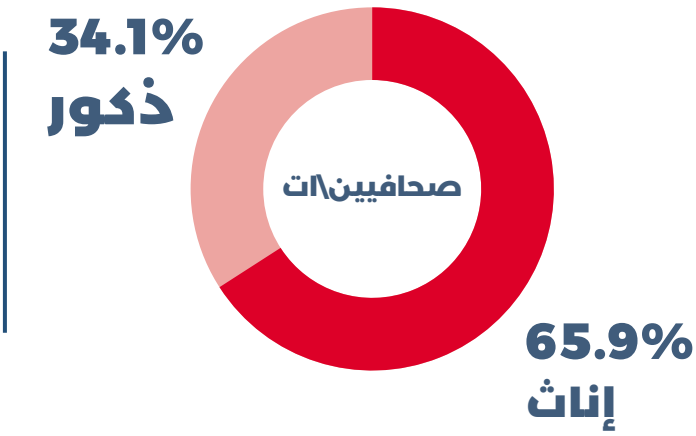

36 عضوة حالية في المجالس البلدية

النشاط الثالث: حلقة نقاش واستطلاع رأي للصحافيين/ات حول مدى التزام التغطية الإعلامية في لبنان بمعايير إعداد التقارير المراعية للنوع الاجتماعي ومكافحة العنف ضد المرأة من خلال العمل الإعلامي.

أجابت مجموعة من 44 صحافياً (**65.9% إناث و 34.1% ذكور**) يعملون في مختلف المؤسسات الإعلامية اللبنانية، بما في ذلك الصحافيون المستقلون، على استبيان بتألّف من 13 سؤالاً (الرسم البياني 2).

إذ تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فهم الصحافيين/ات اللبنانيين للعنف القائم على النوع الاجتماعي الموجه ضد الناشطات في المجال العام، وكذلك مدى التزام التغطية الإعلامية في لبنان بمعايير إعداد تقارير تراعي النوع الاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، عُقدت حلقة نقاش حضرها 18 صحفيًا لعرض نتائج الاستطلاع ومشاريع التوصيات المتعلقة بالتغطية الإعلامية للعنف ضد المرأة في السياسة وضرورة مراعاة التوازن بين الجنسين في العمل الإعلامي.

النشاط الرابع : رصد وتحليل نشاط عينة من عضوات البلديات عبر حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي وتتبع مواقفهن والعنف الموجه ض التواصل الاجتماعي وتتبع مواقفهن والعنف الموجه ضدهن.دهن.

من خلال مسح إجمالي لـ 663 عضوة في المجالس البلدية (المنتخبات في انتخابات 2016)، تبين أن 41 عضوة فقط لديهن حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي **(6%). ومن بين هذه الحسابات، كان 13.2% على تويتر و86.6 % على فيسبوك.**

تم رصد نشاط العينة المحددة التي بلغت 41 عضوة بلدية عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفق المعايير التالية:

1. تصنيف المناشير على وسائل التواصل الاجتماعي وفق 4 خيارات:	2. التوقيت الذي تم فيه مشاركة المناشير، والتي صنّفت كالتالي:
-إبداء المواقف -اقتراح الحلول والبدائل -المنشورات الخاصة -النشاطات	-الإجتماعات واللقاءات -نشاط عام -اجتماعيات -حدث

.UNDP. 2016. Women in Municipal Elections 2016-I.

تحليل النتائج

النشاط الأوّل:

شاركت في مناقشات مجموعة الاستماع نساء ناشطات في المجال السياسي، بما في ذلك عضوات في المجالس البلدية، وممثلات المجتمع المدني، وموظفات الخدمة العامة، ومرشحات طموحات للانتخابات البلدية الذين شاركوا تجاربهم ومعارفهم. وأعرب بعض المشاركين عن اهتمامهم بالترشح للانتخابات البلدية المقبلة، وشددوا على أهمية زيادة الدعم لحملاتهم الانتخابية.

وشاركت النساء المشاركات من مختلف المناطق اللبنانية تحديات مماثلة، قائلات ما زلن يواجهنها مثل سياسات التهميش والسخرية والإهمال على الرغم من إثبات كفاءتهن على مر السنين. إذ إن ثقافة السخرية السائدة في المجتمعات التي يهيمن عليها الذكور تعزز الصور النمطية للمرأة.

إذ إن حصر المرأة في تصورات نمطية محدودة يعكس عدم احترام قدرات المرأة ويعوّق وصولها إلى مناصب صنع القرار. كما يعزز هذا النوع من العنف الصور النمطية الجنسانية ويحد من دور المرأة في المجتمع، مما يعيق تقدمها وتحقيق إمكاناتها الكاملة. لذا لا بد من رفع مستوى الوعي وتغيير هذه الصور النمطية عن المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص من خلال تفعيل مشاركة المرأة في كافة المجالات.

وأفادت غالبية المشاركات من مناطق مختلفة في لبنان، بما في ذلك المتن والبقاع وطرابلس وصيدا وكسروان والشوف أنهنّ تعرضنّ للعنف النفسي. فهذا النوع من العنف يتسبب بأضرار معنوية وأذى نفسي للضحية وإخافتها من خلال الابتزاز والتهجم اللفظي والتشهير الشخصي ونشر معلومات مضللة بهدف تشويه المفاهيم والإضرار بالسمعة والنيل من كرامة المرأة ومكانتها الاجتماعية. لكن تباينت نسبة انتشار العنف النفسي وفق المنطقة،

إذ أبلغت 80% من النساء المشاركات في المتن عن تعرضهن للعنف النفسي، بينما بلغت النسبة في منطقة البقاع 76.5%. وفي صيدا بلغت النسبة 63.5%، وهي مماثلة للنسبة في الشوف، في حين بلغت في منطقة كسروان 42.9 % فقط.

علاوة على ذلك، عبّرت المشاركات عن أنهنّ ما زلن يواجهنّ حواجز اجتماعية ودينية تعيق مشاركتهنّ في الحياة العامة. والجدير بالذكر أن الخصائص الثقافية لبعض المناطق، لها تأثير خاص على السلوك والمواقف تجاه المرأة في السياسة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، العقلية العشائرية السائدة التي تعارض في البداية عمل المرأة البلدي. ويمكن أن تتفاقم هذه المعارضة في بعض الأحيان إلى أشكال متنوعة من العنف، بما في ذلك التهديدات. إلا أن هذه المقاومة تتحول في نهاية المطاف إلى دعم بمجرد تقدير نجاح المرأة وإنجازاتها. ومثالاً على ذلك، في مناطق أخرى، لا تزال المرأة تواجه عقبات منبثقة عن التفسيرات الدينية التي تعارض مشاركتها في المجال العام، مما يمنعها عن المشاركة في مناصب صنع القرار.

النشاط الثاني:

كشف الاستطلاع أن **نحو 66.7% من عضوات المجالس النسائية الحاليات لاحظن وجود اختلافات في المعاملة بين المرشحين والمرشحات، خاصةً من قبل الناخبين (36.4%) وأعضاء المجالس البلدية (18.2%).**

وأفادت **حوالي 52.8% من المستطلعات أنهنّ تعرضنّ أحياناً لأنواع مختلفة من العنف بسبب مشاركتهم في العمل المحلي والبلدي، فيما أشارت 41.7% منهنّ إلى حوادث محددة شهدنها أو تعرضنّ لها. وتم الإبلاغ عن العنف النفسي (47.4%)، والعنف الاجتماعي (31.6 %)، والعنف عبر الإنترنت (10.5 %) باعتبارها أكثر أنواع العنف شيوعاً.**

ومع ذلك، **44 % من المستجيبات اللواتي أبلغنّ عن حالات العنف القائمة على النوع الاجتماعي لم يتلقين أي تدابير وقائية**، مما يؤكد عدم وجود استجابة كافية لمثل هذه الحوادث. **وأشارت نصف المستطلعات (50%) إنهنّ أبلغنّ رئيس البلدية بالحوادث، في حين قدمت 16.7% منهنّ شكاوى إلى الشرطة أو المدعي العام.**

وفي الوقت نفسه، **أعربت 25% فقط من المشاركات عن ثقتهنّ في التدابير الرامية إلى منع العنف والمعاقبة عليه في البلدية وشعرهن بالأمان الكافي لاستخدام هذه التدابير.**

وعلى الرغم من استخدام 91.7% من المستطلعات وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن 69.4% منهنّ نفيّن تعرضهنّ لأية هجمات على تلك المنصات. وقالت بعض اللواتي واجهن حالات عنف إلكتروني عبر الإنترنت أنهنّ أبلغنّ عنها أو اختارنّ إغلاق التعليقات التعليقات.

وأكدت نصف المستجيبات على عدم وجود وعي كافٍ حول العنف ضد المرأة في السياسة داخل البلديات والمؤسسات العامة. وكانت هناك دعوة لمزيد من الوعي حول هذا الموضوع وإلى تغيير الثقافة المجتمعية لتحدي الصورة النمطية التقليدية المتعلقة بعمل المرأة. وأفادت المشاركات في مجموعة الاستماع أن تأجيل الانتخابات البلدية كان لها تأثير سلبي على فرص فوز المرأة في لبنان وعلى تحفيزها.

تؤكد هذه النتائج الحاجة الملحة للقيام بحملات توعية داخل المجتمعات المحلية من أجل تعزيز عملية صنع القرار الشاملة ومعالجة موضوعات مثل العنف ضد المرأة في السياسة والقوالب النمطية الجنسانية التي تعيق مشاركة المرأة.

وتظهر نتائج الاستطلاع أيضًا الأهمية الحيوية لزيادة الوعي حول آليات الإبلاغ المتاحة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البلديات، مما يضمن شعور النساء بالأمان والدعم عند تقديم الشكاوى. كما يبدو أيضًا أن وضع سياسة داخلية داخل البلديات لمنع الاستغلال أو التحرش الجنسي والاستجابة له أمر ضروري في ضوء النتائج المذكورة أعلاه، بهدف خلق بيئة آمنة وشاملة حيث يتم اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي عضو يتورط في سوء السلوك أو ينتهك حقوق الآخرين.

النشاط الثالث:

وفقاً لنتائج استطلاع الصحافيين/ات، **يعتقد 50% من جميع الصحافيين الذين شملهم الاستطلاع (رجالاً ونساءً) أن العنف السياسي ضد المرأة موجود في وسائل الإعلام التقليدية، مع نفس النسبة في منصات التواصل الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، شهد 61.4% من الصحافيين/ات حالات عنف ضد المرأة في المجال السياسي (الرسم البياني 3)**، بما في ذلك العنف الرقمي والنفسي.

وعلاوة على ذلك، سلط الصحافيون الذين شملهم الاستطلاع الضوء على حقيقة أن التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية تركز في الغالب على الرجال. كما لاحظوا تفاوتاً في تمثيل الناشطات أو الخبيرات في مجالات محددة مقارنة بنظرائهن من الرجال، حيث أن أنواع الأسئلة الموجهة للنساء تميل إلى التأكيد على أدوارهن النمطية بدلًا من تسليط الضوء على مساهمتهن كقادة في المجتمع.

وأقرّ 88.6% من الصحافيين بدور الصحافيين في مكافحة العنف ضد المرأة في السياسة من خلال عملهم الصحافي. **كما أعرب 90.9% من المشاركين عن التزامهم بتخصيص مساحات متساوية لكل من الرجال والنساء الخبراء في التغطية الإعلامية (الرسم البياني 4).**

ومع ذلك، أشار المشاركون في حلقة النقاش مناقشات إلى تكرار حدوث العنف ضد الصحافيات بسبب تغطيتهن الإعلامية أو المقالات التي تتناول قوى سياسية محددة. وغالبًا ما تواجه الصحافيات الإساءات اللفظية والتهديدات لإزالة ما كتبنه.

رسم بياني ٣. النتائج الرئيسية للنشاط ٣.

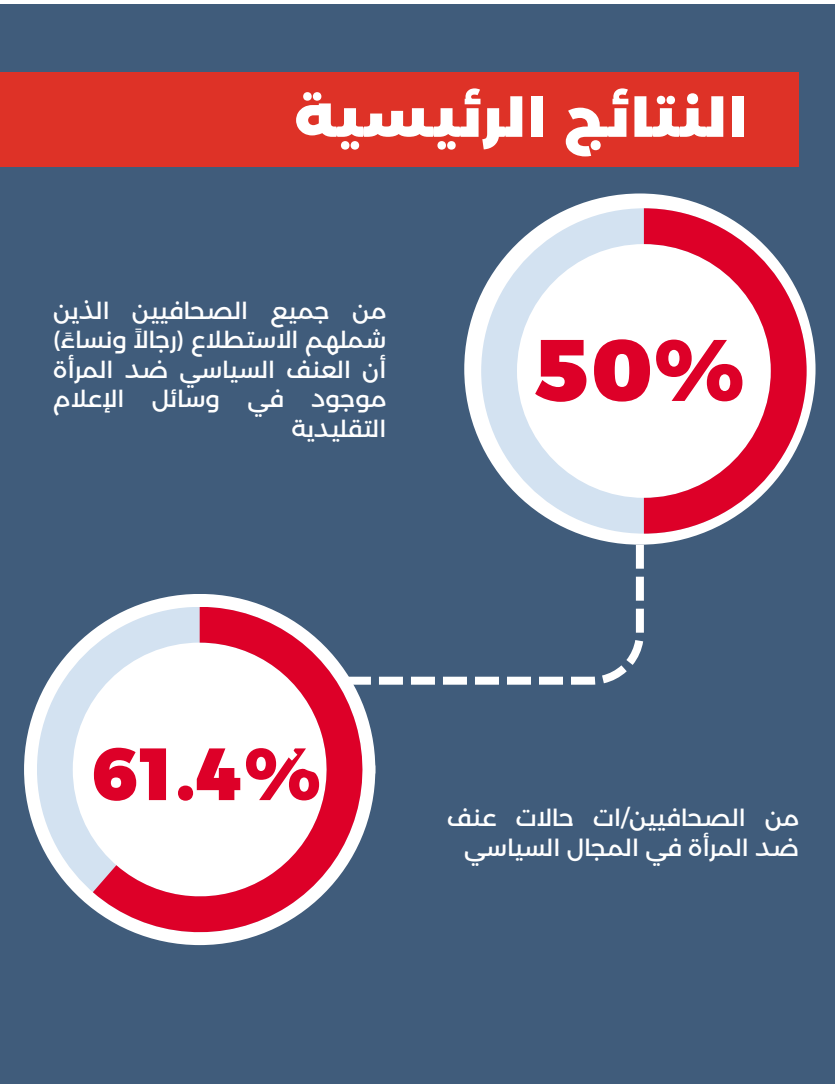

النشاط الثالث:

وفقاً لنتائج استطلاع الصحافيين/ات، **يعتقد 50% من جميع الصحافيين الذين شملهم الاستطلاع (رجالاً ونساءً) أن العنف السياسي ضد المرأة موجود في وسائل الإعلام التقليدية، مع نفس النسبة في منصات التواصل الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، شهد 61.4% من الصحافيين/ات حالات عنف ضد المرأة في المجال السياسي (الرسم البياني 3)**، بما في ذلك العنف الرقمي والنفسي.

وعلاوة على ذلك، سلط الصحفيون الذين شملهم الاستطلاع الضوء على حقيقة أن التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية تركز في الغالب على الرجال. كما لاحظوا تفاوتاً في تمثيل الناشطات أو الخبيرات في مجالات محددة مقارنة بنظرائهن من الرجال، حيث أن أنواع الأسئلة الموجهة للنساء تميل إلى التأكيد على أدوارهن النمطية بدلاً من تسليط الضوء على مساهمتهن كقادة في المجتمع.

وأقرّ 88.6% من الصحافيين بأهمية دور الصحافيين في مكافحة العنف ضد المرأة في السياسة من خلال عملهم الصحافي. كما أعرب 90.9% من المشاركين عن التزامهم بتخصيص مساحات متساوية لكل من الرجال والنساء الخبراء في التغطية الإعلامية (الرسم البياني 4).

ومع ذلك، أشار المشاركون في حلقة النقاش مناقشات إلى تكرار حدوث العنف ضد الصحفيات بسبب تغطيتهن الإعلامية أو المقالات التي تتناول قوى سياسية محددة. وغالبًا ما تواجه الصحفيات الإساءات اللفظية والتهديدات لإزالة ما كتبنه.

رسم بياني ٤. النتائج الرئيسية للنشاط ٣.

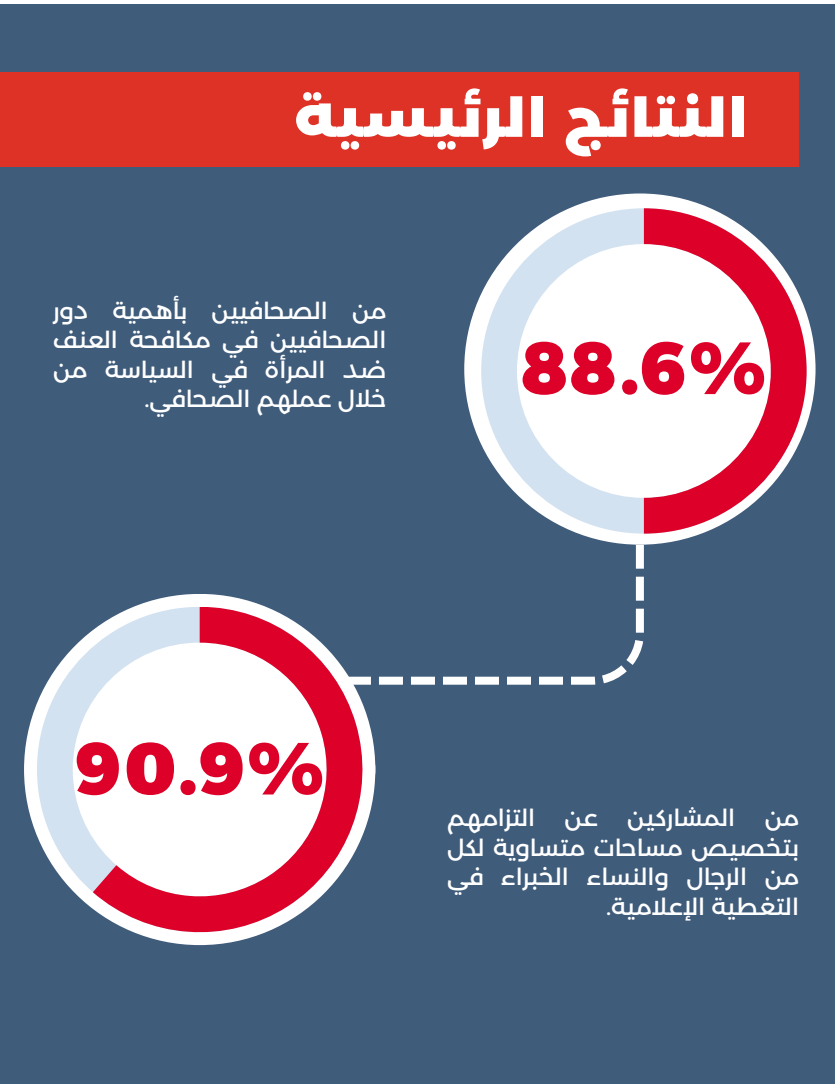

تحليل النتائج

النشاط الرابع:

يظهر الرسم البياني الخامس توزيع النساء اللواتي لديهن حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي حسب المنطقة.

رسم بياني 5: توزيع العينة المرصودة لحسابات وسائل التواصل الاجتماعي لعضوات المجالس البلدية، حسب المنطقة

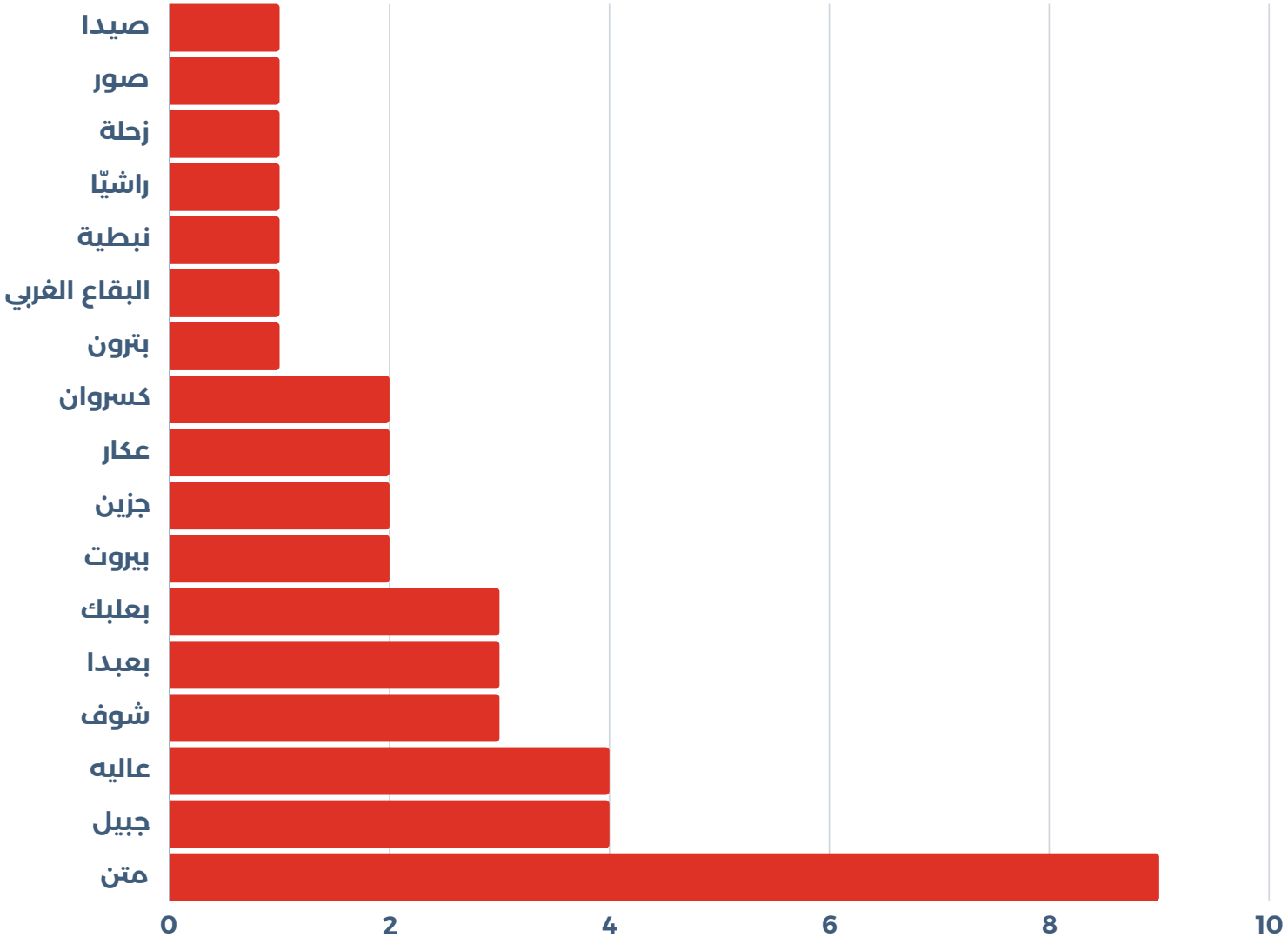

أنواع المناشير

يظهر تحليل نوع المنشورات والتغريدات أن ما يقارب نصف المحتوى الذي تم رصده كان منشورات شخصية (52%). أما باقي المنشورات فكانت مرتبطة بما يلي: المواقف المتخذة في مناسبات مختلفة (34 %)؛ وأنشطة متنوعة (13 %)؛ ومقترحات الحلول والبدائل للقضايا المستمرة أو العاجلة (1%).

رسم بياني ٦: توزيع نوع المنشورات التي تم رصدها على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بعضوات البلديات الحاليات

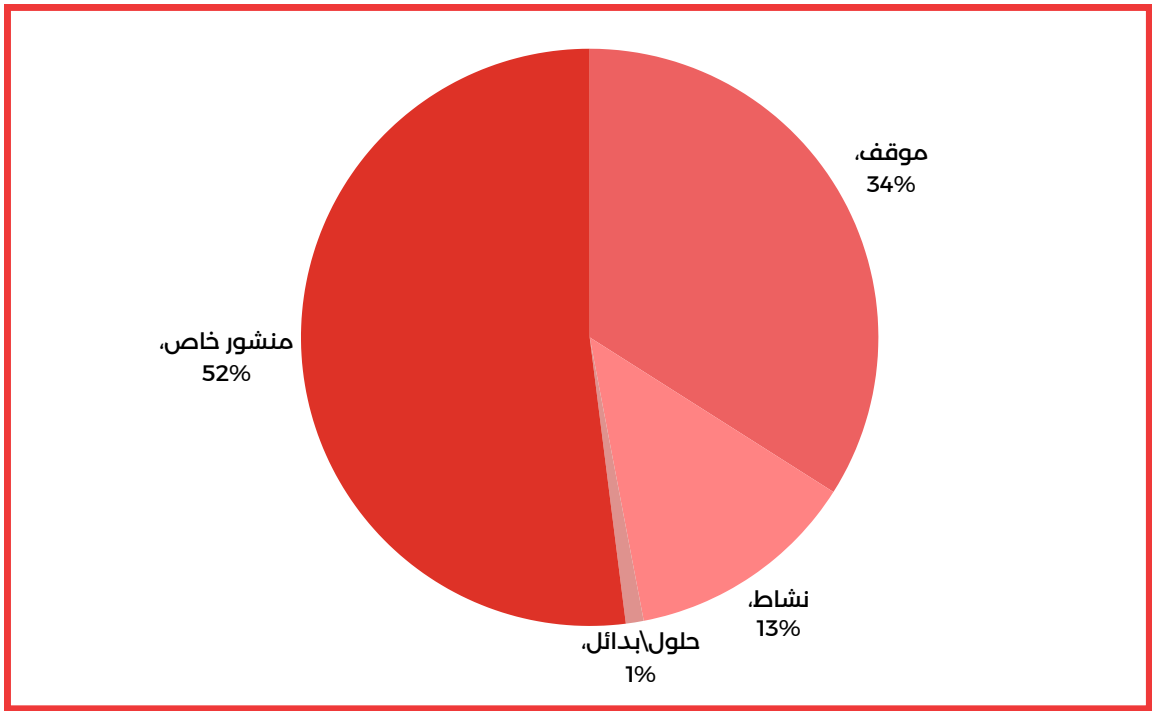

ملاحظة: تشمل العينة 403 منشورات وتغريدات تم رصدها خلال شهري أيّار وحزيران.

توقيت مشاركة المنشورات

تبيّن وفق الرصد أن 53% من المنشورات التي تمت مشاركتها ارتبطت بأحداث اجتماعية، فيما المنشورات الأخرى 30% منها نُشرت خلال أحداث جارية، و11% خلال لقاءات واجتماعات مهنية وعامة و6% الباقية خلال أنشطة عامة.

رسم بياني ٧: توقيت مشاركة المنشورات المرصود على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بعضوات المجالس البلدية الناشطات

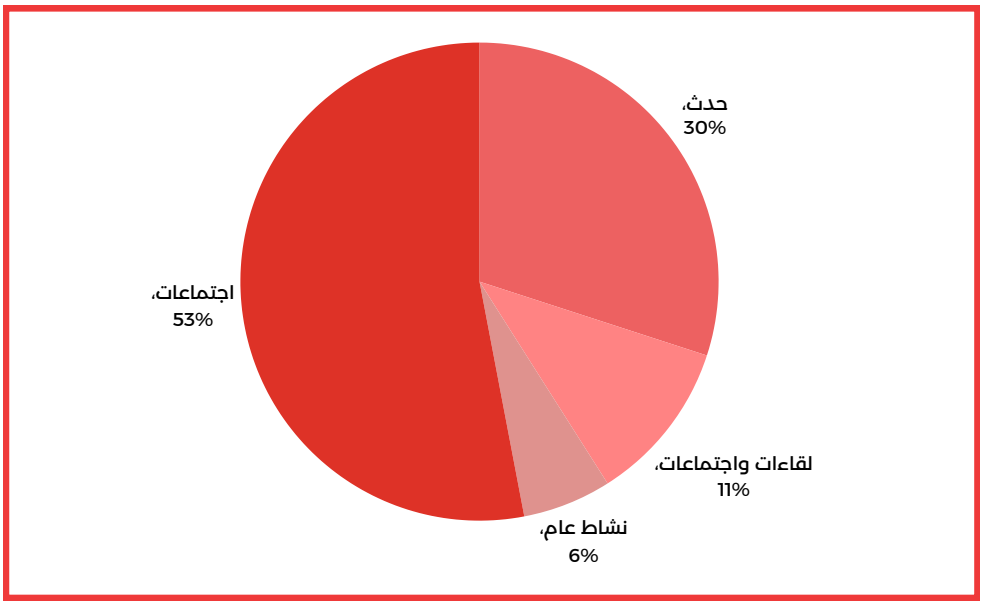

ملاحظة: تشمل العينة 403 منشورات وتغريدات تم رصدها خلال شهري أيّار وحزيران.

كشف الرصد أن 18 حسابًا من أصل 41 شارك موقف أو أكثر متعلّق بالأحداث الجارية أو الأنشطة العامة، وذلك من إجمالي 136 من أصل 403 منشورات تم رصدها (34%).

وانتقدت بعض الناشطات في الشأن المحلي والعام عبر منشوراتهنّ قرار المجلس الدستوري بعدم إبطال قانون التمديد للمجالس البلدية والاختيارية معلقين على سبيل المثال:

"وبهذا لفظت سيادة القانون أنفاسها الأخيرة"

"#المجلس_الدستوري #الانتخابات_البلدية"

تحليل النتائج

وتفاوتت نسبة إطلاق المواقف بين الحسابات المرصودة للنساء العضوات في المجالس البلدية وفق الجدول الرسم البياني ٨.

الرسم البياني ٨: منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي تعبّر عن مواقف أطلقتها النساء العضوات في المجالس البلدية

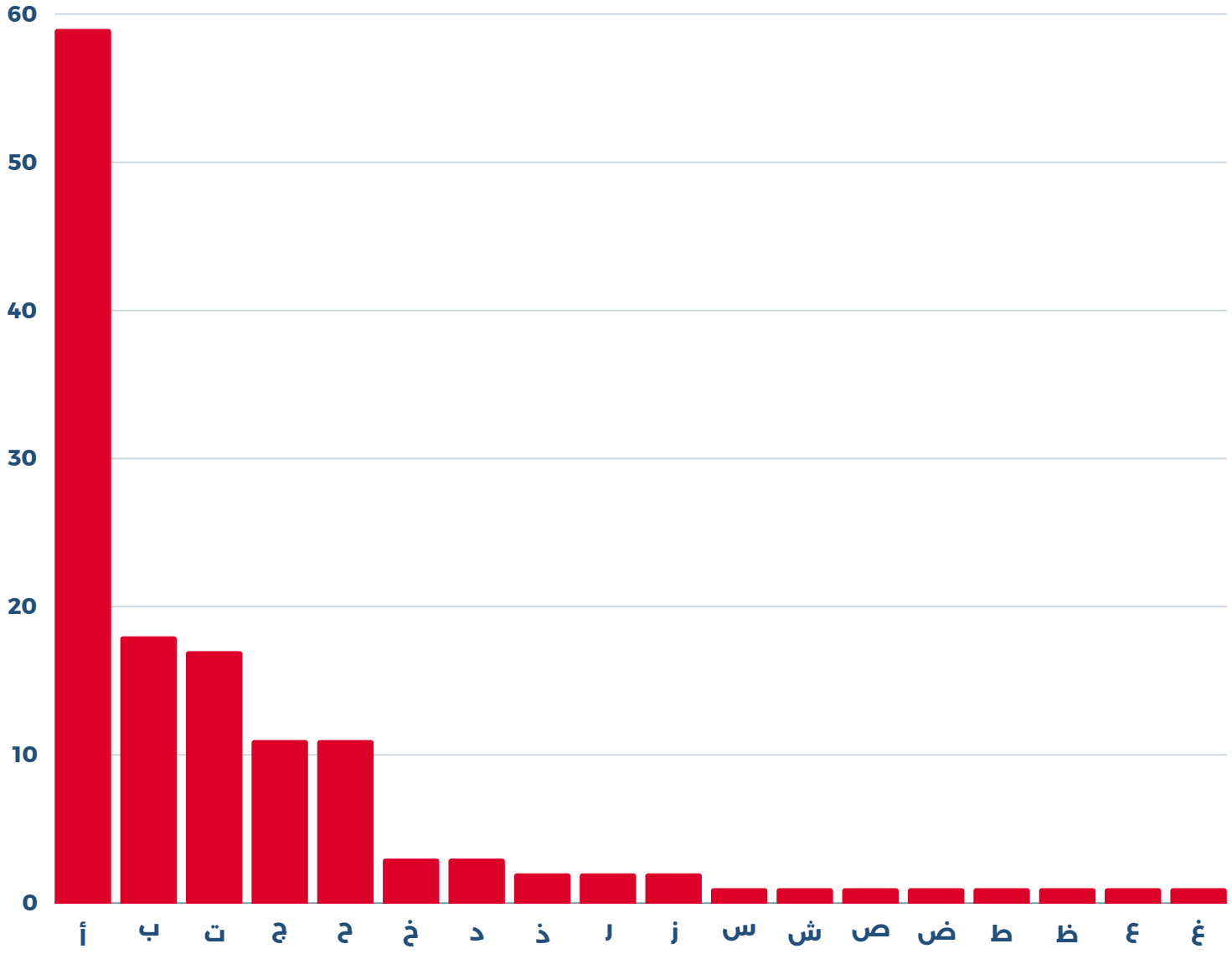

ملاحظة: تشير كل علامة إلى واحدة من 18 عضوة بلدية شاركن في رأي أو موقف واحد أو أكثر متعلّق بالأحداث الجارية أو الأنشطة العامة.

تحليل النتائج

أمثلة عن مواقف[11] عبّرت عنها العضوات في المجالس البلدية في قضايا مختلفة:

قضايا حقوق الإنسان:

"امتناع لبنان عن التصويت على قرار الأمم المتحدة بإنشاء هيئة مستقلة للأفراد المغيبين قسرًا في سوريا هي علامة خيانة من سلطات غير مسؤولة". (نشر بتاريخ 30 حزيران 2023)

القضايا الاجتماعية:

"كلنا ميسا[12] (..) لاقونا على شاطئ صيدا(..) لنطلق صرخة من خلال مؤتمر صحافي نستنكر فيه العنف والإهانة التي تعرّضت لها ميسا وكل امرأة في الأماكن العامة". (نشر بتاريخ 19 أيار 2023)

قضايا الرعاية الصحية:

"معقولي ظاهرة الأدوية المزورة وبعدين يا لبنان شو بعد في؟" (نُشر بتاريخ 5 حزيران 2023)

قضايا التعليم:

"على أي أساس في إمتحانات رسمية شو المقومات؟ على حساب طلاب المدارس الرسمية؟ نعم لإلغاء الامتحانات الرسمية للعام 2023". (نشر في 5 حزيران 2023)

القضايا الاقتصادية:

"نحن جميعاً محاصرون في مكان حيث يهاجر المواطنون أو يحاولون إيجاد طرق شخصية للبقاء على قيد الحياة كأفراد ولكن ليس كمجتمع أو يتم تركهم متسولين". (نشر في 5 يونيو-حزيران 2023).

قضايا المساءلة والشفافية:

"رياض سلامة ليس إلاّ البداية، واللائحة تطول...". (نشر في 20 أيار 2023) / "عينة من القضاء اللبناني... الاستخفاف بعقولنا واحتقار الشعب اللبناني". (نشر بتاريخ 20 أيار 2023)

---

11 -All the following social media posts related to women municipal council members were accessed on the 1st of October 2023.

12 -Mayssa Hanouni Yaafouri was harassed at Sidon Beach on 21 May 2023 for wearing a bathing suit.

غياب العنف عن المنشورات

وفقاً للرصد الإعلامي الذي أجرته مؤسسة مهارات وجمعية مدنيات في الفترة التي سبقت الانتخابات البلدية اللبنانية، تبيّن أن حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بعضوات حاليات في البلديات لم تشهد أي تعليقات تتضمّن عنف، على الرغم من تعبير النساء عن مواقف تتعلق بقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وقضايا حقوقية. ويمكن تفسير ذلك من خلال اتخاذ عضوات المجلس البلدي مواقف معارضة وانتقادية تجاه قضايا متعددة، من دون تحديد أفراد أو أحزاب سياسية معيّنة.

بالإضافة إلى ذلك، إن انخراط عضوات في المجالس البلدية في القضايا المحلية، بعيدًا عن الديناميكيات السياسية الوطنية، شكّل عامل مهم يمكن أن يفسر غياب التعليقات التي تتضمّن عنفة. ولكن، أظهر الرصد الذي أجرته مؤسسة مهارات وجمعية مدنيات خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2022، أن الموقع والانتماء السياسي للمرشحات وكذلك أجندتهن السياسية على المستوى الوطني أثرت بشكل كبير على مدى العنف الذي واجهنه خلال مرحلة ما قبل الانتخابات[١٣]

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في غياب التعليقات العنيفة هو الحضور المحدود للعضوات في المجالس البلدية اللواتي كنّ ناشطات على منصات التواصل الاجتماعي، واللواتي يمثلن 6 % فقط من إجمالي عدد النساء الأعضاء في المجالس البلديات. علاوة على ذلك، إن الظهور المنخفض نسبياً للنساء الناشطات على المستوى المحلي[١٤] يلعب أيضاً دوراً في هذا السياق.

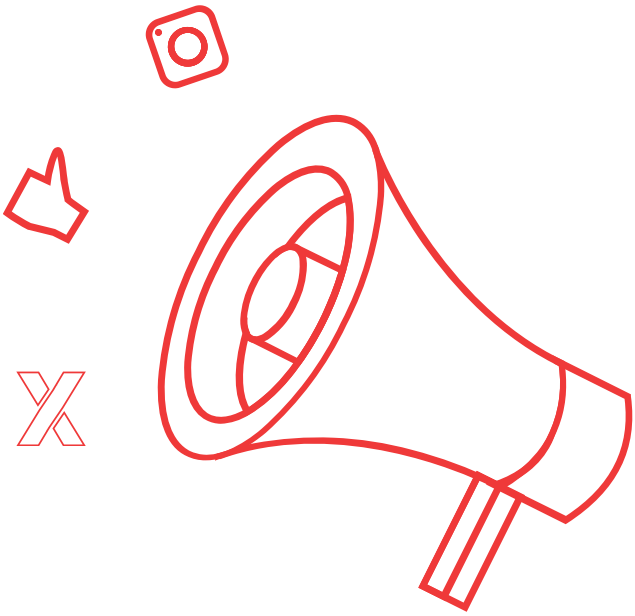

6%

فقط من إجمالي عدد النساء الأعضاء في المجالس البلديات ناشطات على منصات التواصل الاجتماعي.

١٣- UN Women, Madanyat, & Maharat Foundation. 2022. Media and Gender monitoring of the 2022 elections: Violence against women in politics.

١٤- Global Partners Governance. 2022. Women's Political Participation in Lebanon's Local Government

استنتاجات وتوصيات

تظهر الأنشطة المنجزة في إطار هذا المشروع أن النساء الناشطات في المجال السياسي، بما في ذلك المجالس البلدية، يتعرضن لمختلف أشكال العنف، التي تشمل العنف النفسي والإلكتروني والاجتماعي. وتشكل الأعراف المجتمعية والتفسيرات الدينية عوائق كبيرة تواجهها المرأة المرشحة للمناصب السياسية مما يساهم في تفاقم العنف ضدها. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال المرأة الناشطة في المجال السياسي ممثلة تمثيلاً ناقصًا في وسائل الإعلام، التي تلعب دورًا مهمًا في إدامة الصور النمطية والتمييز الجندري، في ظل غياب المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير تراعي الفوارق بين الجنسين والسياسات الكافية لدعم ظهور المرأة داخل المؤسسات الإعلامية، وفقًا للصحافيين\ات الذين شاركوا في جلسات النقاش.

والملفت أن العنف الذي تواجهه عضوات المجالس البلدية لم ينعكس في نتائج رصد وسائل التواصل الاجتماعي التي أجرتها مؤسسة مهارات وجمعية مدنيات خلال شهري أيار وحزيران 2023، وذلك قد يترجم بسبب انخفاض نسبة النساء الأعضاء في مجالس البلديات المتواجدة على وسائل التواصل الاجتماعي، وضعف ظهورهنّ بشكل عام، بالإضافة إلى طبيعة خطابهن الذي يعتمد بشكل رئيسي على مواقف تركز على قضايا مختلفة، من دون اعتماد نهجٍ موجه يستهدف بشكل مباشر ضد الأفراد أو الأحزاب السياسية.

علاوةً على ذلك، إن غياب التعليقات التي تتضمّن عنف على صفحات/حسابات العضوات في المجالس البلدية يرجّح أن يكون إلى تركيزهن على معارك وقضايا محلية ليس لها أبعاد سياسية، وهو عامل يمكن أن يؤثر على مدى العنف الذي يواجهنه في مرحلة ما قبل الانتخابات. كما يتضح من الرصد الذي قامت بها مؤسسة مهارات ومدنيات خلال الانتخابات النيابية 2022.[10]

بصورة عامة، إن تحسين الوضع ومكافحة العنف ضد المرأة في المجالس البلدية يتطلب مجموعة من التوصيات الهادفة. وفي ضوء ذلك، اقترحت المشاركات التوصيات التالية:

1. تعزيز الوعي وتثقيف المجتمع المحلي: يساعد تنظيم حملات توعية للمجتمعات المحلية حول قضية العنف ضد المرأة في السياسة إلى رفع مستوى الوعي حول التحيزات الجندرية وتعزيز النهج الشامل لصنع القرار. ويشمل ذلك الحوارات المفتوحة والشفافة والمشاركة المتساوية، وهي أمور ضرورية لخلق بيئة يُسمع فيها صوت كل فرد ويُحترم داخل المجموعة.

2. تطوير مدونة سلوك وآليات للإبلاغ للحد والاستجابة للاستغلال أو التحرش الجنسي داخل البلدية: يهدف ذلك إلى خلق بيئة آمنة وشاملة حيث يتم اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي عضو ينخرط في سوء السلوك أو ينتهك حقوق الآخرين. كما يمكن لكل بلدية تحديد طرق إقرار هذه السياسات، مثل التوقيع فور الانتخاب، وذلك لضمان التزام أعضاء المجلس البلدي بهذه المدونات والآليات.

10- UN Women, Madanyat, & Maharat Foundation. 2022. Media and Gender monitoring of the 2022 elections: Violence against women in politics.

3. تنفيذ برامج تدريبية: توفير برامج بناء قدرات لأعضاء المجلس البلدي، وخاصة النساء، مع التركيز على الخطاب العام وحل النزاعات والذكاء العاطفي والحساسية للنوع الاجتماعي. إذ يمكن لهذه البرامج تزويد الأعضاء بالمهارات اللازمة للتعامل مع البيئات السياسية ومواجهة حالات العنف.

4. تعزيز آليات الإبلاغ: زيادة الوعي حول آليات الإبلاغ المتاحة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي يساعد على ضمان الشعور بالأمان والدعم عند تقديم الشكاوى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال حملات التوعية وتوضيح إجراءات الإبلاغ عن العنف والتصدي له داخل البلدية.

5. توفير فرصة للمرشحات بزيادة ظهورهن الإعلامي: من خلال "البودكاست" ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الأخرى، مما يتيح للمرشحات على وجه الخصوص فرصة لمشاركة برامجهن الانتخابية والوصول إلى جمهور أوسع.

إن تطبيق هذه التدابير يساهم في خلق بيئة داعمة وشاملة ومتساوية بين الجنسين لجميع الأعضاء، وتعزيز ثقافة قائمة على تقدير التنوع والاحترام والمساواة.

Maharat

FOR EQUALITY madanyat للمساواة

UN WOMEN

#Marsad VAWP

للمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا:

maharatfoundation.org

madanyat.org